التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقا للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة فى آخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع
- الحد الأدني للاكتتاب هو ٥ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أبريل ١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٥١٩.٥٠
اجمالي التوزيعات من التأسيس	١٤٧.٨٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك كريدي أجريكول مصر
تليفون ١٩٠٧٧
فاكس +٢٠٢-٢٧٣٨٠٥٨٤
العنوان الالكتروني http://www.ca-egypt.com/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٥	٨.٧%
العائد منذ بداية العام	٨.٧%
٢٠٢٤	٣١.٨%
٢٠٢٣	٦٤.٨%
منذ ٥ سنوات	٣٠٩.٩%
منذ التأسيس	٢٦٤٣.٠%

توزيع الأصول

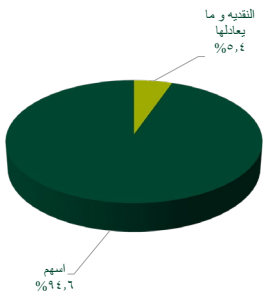

الاداء

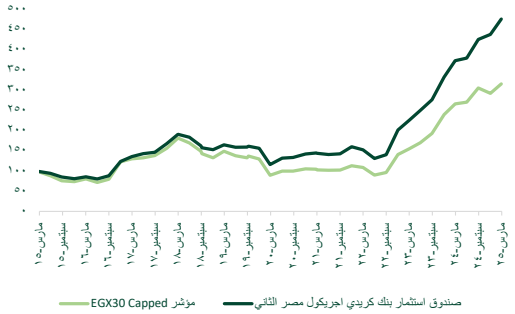

تحليل السوق

السوق الأمريكي

بدا المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الامريكية الجديد في ظل اعلان نيتهم خفض الضرائب وإزالة المعوقات البيروقراطية و القيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه أرتفع مؤشر S&P ٥٠٠ ب٤٠٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة.

ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية أدرك المستثمرين عدم وضوح الرؤية للسياسة الاقتصادية وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد. فقد بدأت الشركات تعاني من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية تجاه تأثير فرض الجمارك على الاقتصاد. وبناء عليه حدث تحول كامل في التوقعات المستقبلة للسوق في ظل تخوف المستثمرين من مخاطر دخول الاقتصاد في مرحلة كساد وفي ظل قيام الشركات بتأخير انفاقها الاستثماري وهو ما سيؤدي إلى تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد وبالتالي أرباح الشركات.

ونتيجة لذلك شهد السوق حركة تصحيحية قوية فقد انخفض مؤشر S&P ٥٠٠ ب١٠,١% خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ١٣ مارس ليتخفض المؤشر إلى ٥,٥٢٢ نقطة. حدث ارتفاع طفيف عقب ذلك ليصل المؤشر إلى ٥,٦١٢ نقطة في نهاية الربع المالي ليصبح المؤشر قد انخفض ب٤,٦% منذ بداية العام و ب٨,٧% منذ قمة ١٩ فبراير.

أنخفض السوق لاحقا ب٩,٦% خلال الأسبوع الأول من الربع الثاني عقب قيام الإدارة الامريكية بفرض جمارك على جميع الدول التي تقوم بالتصدير لأمريكا مما أدى إلى انخفاض المؤشر إلى ٥,٠٧٤ نقطة ليصبح المؤشر قد انخفض ب١٣,٧% منذ بداية العام و ب١٧,٤% منذ قمة ١٩ فبراير.

من الملاحظ أنه في بداية قدوم الإدارة الامريكية الجديدة اتخذ المستثمرون سياسة متزنة من المخاطر وذلك نظرا لرؤيتهم ان فرض الجمارك سيؤدي إلى بعض الاثار التضخمية لكن سيتم التوازن عن طريق زيادة نسب النمو الاقتصادي من خلال خفض الضرائب والتخلص من العواقب البيروقراطية. ولكن مع اشتداد الحرب التجارية وتأثيرها السلبي على سلاسل الامدادات العالمية وهو ما سيحد من أرباح الشركات ونمو الدخل الفردي تحولت النظرة المستقبلية إلى نظرة سلبية. وبناء عليه تصل حاليا رؤية المستثمرين سواء افراد او مؤسسات إلى اقصى حالات التشاؤم وهو ما يؤدي إلى بيع السوق بغض النظر عن التقييمات. من الجدير بالذكر أن السوق الرخيص قد يصبح أرخص طالما ان المستثمرين مازالوا غير مقتنعين بسياسة اقتصادية واضحة للمستقبل.

نعتقد ان فرص حدوث كساد اقتصادي محدود قائمة ولكن نستبعد حدوث كساد اقتصادي طويل المدى وأنه مع هدوء وتيرة الحرب التجارية سيستقر السوق ويعاود الارتفاع لاحقا مدفوعا بانخفض متوقع لأسعار الفائدة و هو ما سيؤدي إلى ضعف الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى بالإضافة إلى إزالة المعوقات البيروقراطية و خفض الضرائب على الشركات العاملة في أمريكا.

الأسواق الناشئة

حققت الأسواق الناشئة أداء جيد خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ متفوقة على السوق الأمريكي لأول مرة منذ عدة سنوات مدعومة بنظرة إيجابية من المستثمرين تجاه السوق الصيني حيث ارتفع مؤشر MSCI China ب١٤,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ب٢,٤% بالدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. نعتقد أن تفوق السوق الصيني بصفة خاصة و الأسواق الناشئة بصفة عامة على السوق الأمريكي يرجع إلى ٣ أسباب رئيسية:

١. اندلاع الحرب التجارية جعل العديد من المستثمرين يعتقدوا أن الولايات المتحدة متجهة إلى كساد اقتصادي وبناء عليه سيقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة و هو ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى. هذا وقد انخفض مؤشر الدولار الأمريكي امام سلة العملات الرئيسية ب٣.٩% منذ بداية العام و من الجدير بالذكر ان ضعف قيمة الدولار الأمريكي عنصر رئيسي في قدرة الأسواق الناشئة على النمو.
٢. قيام الحكومة الصينية بتبني سياسة مالية توسعية من اجل تحفيز الطلب المحلي في ظل قيام أمريكا بفرض جمارك على الصادرات الصينية إليها و هو ما زاد من ثقة المستثمرين في تعافي الاقتصاد الصيني.
٣. التفوق المستمر للسوق الأمريكي على السوق الصيني في السنوات السابقة خلق فجوة كبيرة في التقييمات بين الشركات وهو ما جعل المستثمرين يتجهوا نحو الصين نظرا لصعوبة هبوطها بشدة من المستويات الحالية مقارنة بالسوق الأمريكي الذي يتداول قرب اعلى النقط التاريخية في وقت الاقتصاد الأمريكي متجه إلى درجة من الكساد.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري ب٧,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ محققا الجزء الأكبر من أرباحه خلال شهر مارس مع تنفيذ صفقة الاستحواذ على شركة حديد عز من قبل المستثمر الرئيسي و خطته لشطب الشركة من البورصة و هو ما أدى الى توفر سيولة في حدود ال٦٠٠ مليون دولار تم إعادة استثمارها في السوق و هو ما أدى الى ارتفاع السيولة و أسعار الأسهم. نعتقد أن ارتفاع السوق المصري طبيعي ومتماشي مع ارتفاع الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب٥٧.٠% خلال ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق ب١٩.٥% فقط و هو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب٥.٦ مرة و هو اقل ب٤٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ٩.٣ مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع ان السوق يفتقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة ب١٥% قبل بداية ازمة العملة في ٢٠٢٢.

نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا اننا نستبعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وختاما نعتقد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبقي من فرص الاستحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحواذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملائة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق و تنوع السوق.